رؤية نقدية
لتقرير المخاطر العالمى لعام ٢٠٢٣

صدرت النسخة الثامنة عشرة لتقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٣
THE GLOBAL RISKS REPORT 2023
ويتناول هذا الموضوع قراءة نقدية لمضمون التقرير

منى قشطة
باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية
باحثة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

أولًا- البيانات الرئيسية للتقرير

١- **جهة الإصدار:** المنتدى الاقتصادى العالمى (*World Economic Forum*). وهو مؤسسة دولية مستقلة وغير ربحية، تأسست عام ١٩٧١ ويقع مقره فى جنيف بسويسرا، ويجمع الأفراد والقادة السياسيين ورجال الأعمال سنويًا لمناقشة القضايا المهمة التى تؤثر على الاقتصاد العالمى. ويصدر عن المنتدى سنويًا تقرير المخاطر العالمية، الذى صدرت نسخته الأولى عام ٢٠٠٦.

٢- **منهج التقرير:** يقوم على إجراء استبيان سنوى حول إدراك المخاطر العالمية، يجمع آراء وتصورات أكثر من ١٢٠٠ خبير من المنتمين للأوساط الأكاديمية والشركات والمجتمع الدولى والحكومات والمجتمع المدنى بشأن المخاطر العالمية خلال ثلاث مراحل زمنية: الأولى، المخاطر العالمية التى تتكشف بالفعل. والثانية، المخاطر التى من المُرجح أن تكون أكثر شدة فى غضون عامين. والثالثة، المخاطر التى من المُرجح أن تكون أكثر حدة فى ١٠ سنوات. وتم جمع ردود الخبراء فى الفترة من ٧ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ٢٠٢٢. كما استفاد التقرير من خبرة منصات المنتدى الاقتصادى العالمى. ويُعرِّف التقرير الخطر العالمى على أنه "احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها- فى حالة حدوثها- أن تُؤثر سلبيًا على نسبة كبيرة من الناتج المحلى العالمى أو السكان أو الموارد الطبيعية".

٣- **مضمون التقرير:** يتناول التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وما يصاحبها من مخاطر اجتماعية واقتصادية ويحدد أكثر المخاطر المُتصورة للاقتصادات والمجتمعات على مدى العامين المُقبلين، ويستكشف التقرير الروابط المختلفة بين هذه المخاطر، ويركز على الأزمات المتعددة المحتملة والمتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية كالماء والغذاء والمعادن وما قد يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية خلال العقود المقبلة.

ويتضمن هذا الموضوع استعراضًا لأهم ثلاثة عناصر وردت بالتقرير.

٤- **لغة التقرير:** يصدر التقرير باللغة الإنجليزية.

ثانيًا- أهم عناصر التقرير

١- المخاطر الراهنة ٢٠٢٣:

جاءت أزمات إمدادات الطاقة، وتكلفة المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم، والإمدادات الغذائية والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية فى مقدمة أكبر المخاطر لعام ٢٠٢٣، مع أكبر تأثير محتمل على النطاق العالمى. فى حين كانت أزمات الفشل فى تحقيق أهداف الوصول إلى صافى الانبعاثات الصفرية *Net Zero*، وتسليح السياسة الاقتصادية، وإضعاف حقوق الإنسان، وأزمة الديون، وفشل سلاسل التوريد غير الغذائية، خارج المراكز الخمسة

"Global Risks Report 2023", 18th edition, World Economic Forum, available at: https://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf, 11 January 2023.

الأولى لهذا العام، لكنها لا تزال تُشكل قلقًا. ويرجح التقرير استمـرار تفاقـم مخاطر العام الحالـى مدفوعة بجملة من العوامـل: الأول، استمـرار الأعبـاء الصحيـة والاقتصادية لجائحـة فيروس كورونـا. والثانـى، الحـرب الروسيـة الأوكرانية وما تضمنتـه من عقوبات تؤثر على الاقتصادات العالمية. والثالث، تصاعد تدخل الدول فى سباقات التسلح التكنولوجى المدعومة بالمنافسة الصناعية.

٢- المخاطر خلال العامين المقبلين:

ذكر التقرير أن الطريق إلى عام ٢٠٢٥ تُهيمن عليه المخاطر الاجتماعيـة والبيئيـة التـى يتوقـع الكثيـرون حدوثهـا خلال العامين المقبلين، ونستعرض أبرز هذه المخاطر فيما يلى:

أ- **أزمـة تكلفـة المعيشـة:** يُصنِّـف التقريـر أزمـة تكلفة المعيشـة على أنهـا أخطر المخاطـر العالمية المزمعة على مـدى العامين المقبليـن، حيث تضـرب الضغوط التضخمية بشكل غير مناسب أولئك الذين لا يستطيعون تحملها، وهو ما يمكن إيعازه إلى الاضطرابات المستمرة فـى تدفقات الطاقة والغذاء مـن روسيا وأوكرانيا، ففى إطار سعيها للحد من ارتفـاع الأسعار المحلية، اتجهت الدول لاتباع سياسة "**القومية الغذائية**" حيث فرضت حوالـى ٣٠ دولـة قيـودًا، بما فـى ذلك حظـر صادرات الغذاء والطاقـة خلال عام ٢٠٢٢، ممـا أدى إلى زيادة معـدلات التضخم العالمى، وإحـداث تقلبات كبيرة فى أسعـار السلـع الأساسيـة. ورغم أن هذه الأزمـة يُعدُّها التقريـر أنها تُشكل خطرًا قصير الأجل- ستشتد ذروته خـلال العامين المقبلين ثم ستتراجع بعـد ذلك- فإن استمرارها يمكن أن يـؤدى إلى حرمان نسبة كبيرة من الفئـات الأكثـر ضعفًا فـى المجتمع مـن الحصول على الاحتياجات الأساسية، وهـو ما قد يؤجج الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسى فى بعض الدول.

ب- **الانكماش الاقتصـادى:** تسيـر الحكومـات والبنـوك المركزية بقيادة الأسواق المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحـدة وبريطانيـا، علـى حبل مشـدود بيـن إدارة التضخـم دون التسبب فى ركـود عميق أو طويل الأمد، وحمايـة المواطنين مـن أزمة تكلفـة المعيشة فى ظل ارتفاع أعباء الديون. ويصنف التقرير أزمات الديون، والفشل فى معالجـة التضخم، والانكماش الاقتصادى المطـول ضمـن أعلـى ١٠ مخاطر على مـدى العامين المُقبلين. وتتوقع أحدث توقعات صندوق النقد الدولى انخفاضًـا فى التضخم العالمى من نحو ٩٪ عام ٢٠٢٢ إلـى ٦,٥٪ خلال عـام ٢٠٢٣ ، و٤,١٪ عام ٢٠٢٤، مع زيـادة حدة التضخم فى الاقتصـادات المتقدمة؛ وهو مـا قد يـؤدى إلى خلـق بيئـة سياسية صعبـة لكل من القطـاع العـام والبنوك المركزيـة؛ نظـرًا لمحدودية العرض نتيجـة الحرب الروسية ومـا أفرزته من أزمة فـى إمـدادات الطاقة والغـذاء إلـى جانـب استمرار تداعيات جائحة كورونا.

ويُرجِّح التقرير أن تؤدى ضغوط الأسعار المستمرة إلى ارتفاع أسعار الفائدة لتجنب ارتفاع معدلات التضخم، ومـن المتوقـع أن يتباطأ النمو العالمـى إلى ٢,٧٪ فى عـام ٢٠٢٣، حيـث يواجه نحو ثلـث الاقتصاد العالمى ركـودًا تقنيًـا، وهو ثالـث أضعف معدل نمـو منذ أكثر مـن ٢٠ عامًا، وستقود الأسواق المتقدمة هذا التراجع مع انخفاض النمـو المتوقع إلى ١,١٪ فى عام ٢٠٢٣، بينمـا تواجـه الاقتصـادات الأكبر: الاتحـاد الأوروبى والصين والولايـات المتحدة، تحديـات مستمرة فيما يتعلق بالنمـو الاقتصادى. أما بالنسبـة للاقتصادات النامية، هناك مخاطـر بتفاقم الضائقة الاقتصادية، وسـوف يؤدى ارتفـاع معدلات التضخـم بشكل مستمر والمزيـد من الاحتواء غير المنظم إلى زيادة احتمالية ركـود النمو الاقتصادى وحـدوث صدمات فى السيولة وارتفاع معدلات الديون الخارجية.

ج- **الحـرب الجيواقتصاديـة:** جـاءت المواجهـة الجيواقتصاديـة فـى المرتبة الثالثة مـن حيث المخاطر الشديـدة المتوقعـة خـلال العامين المقبليـن، ويتوقـع التقريـر استمـرار المواجهـات الاقتصادية بيـن الدول إلـى حـد كبيـر علـى المـدى القصير. وقـد تُسفـر تلك المواجهات الرامية إلى تحقيـق أهداف جيوسياسية عن إحـداث تداعيات واسعـة النطاق، من شأنهـا خلق حلقة مفرغة ومتصاعدة من انعدام الثقة بين الدول، وإضعاف التحالفـات الحالية مـع انكفاء الدول علـى ذاتها لتأمين احتياجاتهـا، وقد يـؤدى هذا إلى نهاية حقبـة اقتصادية تتميز برأس مال وعمالة وسلع أرخص ومعولمة.

د- **فجوة العمل المناخى:** لأول مرة منذ عام ٢٠١١ يدخل خطـر الفشل المحتمل فى معالجة التغيرات المناخية، ضمـن أعلى التصنيفات فى تقرير المخاطر العالمية، حيـث وصلت مستويات ثانى أكسيـد الكربون والميثان

والنيتـروز فى الغـلاف الجوى إلى مستويـات قياسية. ويُصنَّـف الفشل فى التخفيف مـن التغيرات المناخية علـى أنه أخطر التهديدات علـى المدى القصير، لكنه فى الوقـت ذاته يمثل الخطر العالمـى الأقل استعدادًا لمجابهتـه؛ إذ يُصنِّـف ٧٠٪ مـن المشاركين بالتقرير التدابيـر الحالية لمنع التغير المناخى أو الاستعداد له علـى أنها "**غير فعالة**"، وهو ما قد يؤدى إلى عواقب كوكبية ومجتمعة وصحيـة قاسية، كما سيُصبح التغير المُناخـى مُحفِّـزًا رئيسيًـا للهجرة، وتوجـد مؤشرات علـى مساهمته بالفعل فى ظهـور الجماعات الإرهابية والصراعات فى آسيا والشـرق الأوسط وإفريقيا، إلى جانب الانعكاسـات السلبية الأخرى المرتبطة بانعدام الأمـن الغذائـى، وإضافة أعبـاء باهظة علـى أرصدة المالية العامة المُستنفدة بالفعل.

هـ- **الاستقطاب المجتمعى:** تصاعدت فى السنوات الأخيرة ظاهـرة "**تـآكل التماسـك الاجتماعـى والاستقطـاب المجتمعـي**"، والتى يُعرِّفها التقريـر بأنها فقدان رأس المـال الاجتماعـى وانقسـام المجتمعات، بما قـد يؤدى إلى تدهـور الاستقـرار الاجتماعـى والرفاهيـة الفردية والجماعيـة والإنتاجيـة الاقتصاديـة. وصنَّـف التقريـر الاستقطـاب المجتمعى كخامس أشـد المخاطر العالمية وأكثرهـا تأثيرًا علـى المدى القصيـر، والتى نجمت عن العديد من المخاطر المحتملة الأخرى القصيرة والطويلة الأجل، بما فى ذلك أزمات الديون وعدم استقرار الدول، وأزمات تكلفة المعيشة والتضخم، والانكماش الاقتصادى الممتـد. وللاستقطـاب المجتمعى واسـع النطاق عواقب عديدة تتراوح بين تباطؤ النمو الاقتصادى والاضطرابات المدنيـة وتعميـق الانقسامـات السياسيـة. وهنـاك مؤشـرات على أن الاستقطـاب المتزايد يُسهم فى تراجع الديمقراطيـات، حيث ارتفعت نسبـة سكان العالم الذين يعيشـون فى البلدان المستبدة من ٥٪ فى ٢٠١١ إلى ٣٦٪ فـى ٢٠٢١، فى حيـن يعيش ١٣٪ فقط من سـكان العالم حاليًا فى ظل ديمقراطية ليبرالية، مقارنة بـ ٤٤٪ يعيشون فى ظل حكم استبدادى انتخابى.

٣- المخاطر الطويلة الأمد:

خَلُصَـت نتائـج التقرير إلـى أن تدهور المخاطـر البيئية يهيمـن أيضًا على مشهـد المخاطر العالميـة على المدى الطويل، وبشكل أكثر تحديدًا، تتصدر المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة أكبر ١٠ مخاطر، من حيث شدتها، والتى مـن المتوقع أن تظهر خلال العقد المقبل. **وفيما يلى أبرز هذه المخاطر:**

أ- **تدهـور النظم الأيكولوجيـة الطبيعية:** يتراجع التنوع البيولوجـى داخل الأنظمة البيئية بشـكل أسرع من أى وقـت مضى، على عكس المخاطر البيئية الأخرى. ولم ينظـر التقريـر إلى فقـدان التنوع البيولوجـى وانهيار النظام البيئى على أنه مصدر قلق على المدى القصير، إلا أنـه يتسـارع فى شدتـه المتصوَّرة خـلال السنوات العشر المقبلة، حيـث سيؤدى فقدان التنوع البيولوجى والتلـوث واستهـلاك المـوارد الطبيعية وتغيـر المناخ إلى مزيج قـد يصعُب التعامل معه بالنظر إلى أن أكثر مـن نصف الناتـج الاقتصادى العالمـى يعتمد بدرجة متوسطة إلى عالية علـى الطبيعة، وبالتالى فإن انهيار النظـم البيئية ستكون له عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، تشمل زيادة حدوث الأمراض الحيوانية، وانخفاض غَلاَّت المحاصيل والقيمة الغذائية، وزيادة الإجهاد المائى الذى يؤدى إلى تفاقم الصراع العنيف المحتمل، وفقـدان سبل العيش التى تعتمد على النظم الغذائية والخدمات القائمة على الطبيعة.

ب- **تسريـع وتيـرة فقـدان الطبيعـة وتغير المنـاخ:** يؤكد التقريـر أنه إذا لم نتمكن من الحد مـن الاحترار إلى ١,٥ درجـة مئوية أو حتى ٢ درجة مئويـة، فإن التأثير المستمـر للكـوارث الطبيعية وتغيـرات درجة الحرارة وهطـول الأمطـار سَيُصبـح السبب الرئيسـى لفقدان التنـوع البيولوجى، من حيث التكويـن والوظيفة؛ حيث تتسبـب موجـات الحـر والجفـاف بالفعل فـى حدوث وفيات جماعية للحيوانات، بينما يُسبب ارتفاع مستوى سطح البحـر والعواصف الشديدة فـى انقراض أنواع كاملة. كمـا قد يُسهـم ذوبان الصفائـح الجليدية فى القطـب الجنوبـى فـى ارتفـاع مستـوى سطـح البحر والفيضانـات الساحليـة، بينمـا مـن المؤكـد أن موت الشعـاب المرجانيـة سيؤثر على الإمـدادات الغذائية والنظم الأيكولوجية البحرية.

ج- **المفاضلة بين الأمن الغذائى والحفاظ على الطبيعة:** يمكن أن تأتى حوافز الدولة لتعزيز الإنتاج المحلى وتقليل الاعتمـاد على الـواردات، فى إطـار استجابتها للضغوط الجيوسياسيـة والاقتصادية، على حسـاب الحفاظ على النظام البيئـى، خصوصًا فى الـدول الزراعية المُكتظة بالسكان. ففـى الوقت الذى تكافح فيـه الأسواق النامية

والناشئة لسد فجـوة التمويل لزيادة الإنتاجية الزراعية، يُرجِّح التقرير زيادة الضغـط على التنوع البيولوجى من خلال استمرار إزالة الغابات من أجل التوسع فى الأعمال الزراعيـة، وهو مـا قد يقلل من عملية التنـوع البيولوجى مما يؤثر على صحة ومرونة التربة والنباتات والحيوانات؛ ذلـك لأن انخفاض التنوع البيولوجى من شأنه أن يُعرِّض كلاً مـن غـلات إنتاج الغـذاء والقيمـة الغذائية للخطر، فضلاً عـن تهديد سُبل العيش المحليـة، والمساهمة فى زيادة الأمراض والوفيات.

د- **النظام البيئى ومصادر الطاقة الخضراء:** يُعد الانتقال إلـى الطاقـة النظيفـة أمرًا بالـغ الأهميـة للتخفيف من تغيـر المُناخ من خلال تقليل البصمـة الكربونية للطاقة مقارنة بالوقود الأحفورى. ومع ذلك، فإن التوسع السريع للبنيـة التحتيـة الخضـراء سعيًـا لتحقيق أمـن الطاقة قـد يكون له تأثيـرات غير مقصودة علـى النظم البيئية المحليـة والأوسع نطاقًـا، حيث إن التبعيـات والمخاطر التـى تتعرض لها النظم البيئية الطبيعية لهذه التقنيات، فـى الوقت الحاضر، ليست مفهومـة جيدًا. وعلى الرغم مـن أن البنيـة التحتية للطاقة المتجـددة يُمكن أن تكون "**إيجابيـة للطبيعـة**"، فإنهـا يمكـن أن تتسبـب أيضًـا فى تدهـور البيئة، مثل فقدان الموائـل البحرية والتلوث الكهرومغناطيسـى، وإدخـال الأنـواع غيـر الأصليـة، والتغيرات فى أنماط هجرة الحيوانات.

هـ- **تـردى الصحـة العامة وزيادة الأوبئـة:** تتعرض الصحة العامة العالمية لضغط متزايـد، كما أن النظم الصحية فـى جميـع أنحاء العالـم معرَّضة لخطـر أن تُصبح غير صالحـة للاستخـدام، حيـث أسفـرت جائحـة فيروس كورونـا عن زيادة المخاطر الناشئة على الصحة البدنية والعقليـة، بما فى ذلـك مقاومة مضـادات الميكروبات، كمـا أدى الوباء إلى تحويـل الموارد مـن أمراض أخرى مثـل فحص السرطان والسل، وكذلـك تم تعليق حملات التحصيـن، حيث انخفضت معـدلات التطعيم ضد شلل الأطفال إلى أدنى مستوى لها منذ ١٤ عامًا. وبالنظر إلى الأزمات الحالية قد يتفاقم تدهور الصحة النفسية أيضًـا بسبب الضغوطات المتزايدة مثل العنف والفقر والشعور بالوحـدة، فضلًا عن أن تفشـى الأمراض المُعدية الأكثر تواتـرًا وانتشـارًا وسط خلفيـة الأمراض المزمنة على مـدى العقد المقبل يُهدد بدفع أنظمـة الرعاية الصحية المنهَكة إلى حافة الفشل فى جميع أنحاء العالم.

وإلى جانب التأثير المستمـر لجائحة فيروس كورونا، من المرجـح أن تزداد الضغـوط المحتملة التى يفرضها تغير المُناخ وفقدان الطبيعة على الصحة، بدءًا من تلوث الهواء والتعرض المتزايد لأيام الموجـات الحارة الرطبة (التى تُزيد من الإجهـاد الحرارى على البشر)، وإعاقة الوصول إلـى المياه المأمونة والصـرف الصحى وزيادة الأمراض المنقولـة بالميـاه بسبـب الفيضانـات. وقـد يـؤدى تغير استخدام الأراضى وفقدان الطبيعة إلى زيادة عودة ظهور بعض الأمراض بما فـى ذلك الأمراض الفطرية، بينما يـؤدى الاحترار العالمى إلى زيادة عـدد الأشهر المناسبة لانتقـال الأمراض الموجودة مثل الملاريا وحمى الضنك. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدى سوء التغذية مع تنامى انعدام الأمـن الغذائى وزيادة مستويـات ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى إلى نقص المغذيات فى النباتات، وتسريع امتصاص المعادن الغنيـة، والتى تم ربطهـا بالسرطان والسكرى وأمراض القلب وضعف النمو.

ويُرجـح التقريـر احتماليـة أن تواجه النظـم الصحية ضغوطًا مالية مكثفة، مع تخفيضات الميزانية أو فقدان الإيرادات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السلع والعمالة، مع استمـرار التضخـم، والنمو البطـىء للاقتصادات أو الركـود، وإعـادة الحكومات ترتيب أولويـات إنفاقها لمعالجة المخـاوف الاجتماعية والأمنيـة الأكثر بروزًا. وحتـى قبل أن تـؤدى جائحة فيروس كورونـا إلى تفاقم نقـص الموظفيـن، توقعـت منظمـة الصحـة العالمية عجـزًا عالميًا قدره ١٥ مليون عامـل صحى بحلول عام ٢٠٣٠، وتشهـد بعـض النظـم الصحيـة انخفاضًـا فى الإنتاجيـة حيث يغـادر الموظفـون المتمرسـون بسبب الإرهاق والخوف من الإصابة بالأمراض.

و- **تقويـض الأمـن البشـرى:** تشير نتائج التقريـر إلى أن الحرب الاقتصادية والمعلوماتية سوف تستمر فى تشكيل تهديد أكثر خطورة من الصراعات المشتعلة خلال العقد المقبل، حيث تم تصنيف الصراع بين الدول واستخدام أسلحـة الدمار الشامل فى مرتبة أدنـى من حيث الشدة المتوقعـة مقارنـة بـ "**المواجهـة الجيواقتصاديـة**" والمعلومـات المضلِّلـة خـلال السنوات العشـر المقبلة. وقـد تميـزت العقـود الماضية بعـدم نشر أقـوى أسلحة البشريـة وعـدم وجـود اشتبـاكات مباشرة بيـن القوى العالمية. فقبل عام ٢٠٢٢، انخفضت العسكرة فى جميع المناطـق، حيث أظهرت البيانـات الحديثة انخفاضًا فى

معـدلات الأسلحـة الثقيلـة والإنفاق العسكـرى وواردات الأسلحـة وأفراد القوات المسلحة، ومع ذلك، فقد أصبح العالـم أقل سلامًا، مـع مظاهرات أكثـر عنفًا ونزاعات خارجية وصراعات داخلية شديدة.

وقد يؤدى عكس الاتجاه نحو نزع السلاح إلى زيادة خطر نشـوب صراع على نطاق يُحتمل أن يكـون أكثر تدميرًا. ذلك لأن تزايد انعدام الثقة والشك بين القوى العالمية والإقليمية أدى بالفعل إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العسكـرى وركـود آليات عدم الانتشـار. ويشير التقرير إلى أن انتشار القوة الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالى القوة العسكرية فى العديد من البلدان والجهات الفاعلة، قـد يقود إلى تكـرار سباق التسلـح العالمى، وذلك على عكس ديناميكيـات القوة السابقة التـى شكلتها أسلحة الردع، ويمكن تعريف العقـد المقبل بـ "**الدمار الناجم عن الهجمات الدقيقة والصراعات الموسعة**".

ز- **تعدد مجالات الصراعات:** لفت التقرير إلى أن التقنيات الجديدة ستُغيـر طبيعة التهديد للأمن القومى والدولى، مـع زيادة الصراعـات المتعددة المجـالات التى تطمس تعريـف الحـرب التقليديـة؛ إذ تتسع "**ساحات المعارك المستقبلية**" وأساليب المواجهة لتشمل الأرض والبحر والجـو والفضـاء الإلكترونى والفضـاء الخارجى، كذلك من المتوقع أن تحقق أسلحة الطاقة الموجهة تقدمًا كبيرًا خلال العقد المقبل، مع إمكان تعطيل الأقمار الصناعية والإلكترونيـات والاتصالات وأنظمة تحديد المواقع، وقد تكـون بعض هـذه الأسلحة أكثر فعالية مـن حيث التكلفة من الذخائر التقليدية. وقد يتم تسخير الحوسبة لتحديد المواد الجديدة لاستخدامها فى تقنيات التخفى، وسيتم نشر الحـرب السيبرانية والمعلوماتيـة لاستهداف نقاط الضعف فى التقنيات العسكرية المتطورة بشكل متزايد، والتى يمكـن أن تتراوح بيـن حملات التضليـل واختراق الأجهزة فى أنظمة الدفاع النووى.

ح- **تزايـد أدوار الجماعات المارقـة:** قد يؤدى انتشار الأسلحة العسكريـة الأكثر تدميـرًا وذات التكنولوجيا الجديدة إلى ظهـور أشكال جديـدة من الحـروب غيـر المتكافئة، مما يسمـح للقـوى والأفراد الأصغـر بالتأثير بشـكل أكبر على المستوييـن الوطنى والعالمـى. على سبيـل المثال، يمكن للتقـدم فى التقنيات الحيويـة أن يُمكّن مجموعات صغيرة أو حتـى أفـرادًا مـن إنشـاء مسببـات الأمراض، ويمكن استخدام الطائرات بدون طيار منخفضة التكلفة لمهاجمة الوحـدات العالية القيمة، بما فى ذلـك القواعد وخزانات الوقـود. وقد تؤدى التكلفة المنخفضـة والانتشار المحتمل للأسلحـة التقليدية أو الكيميائيـة أو البيولوجية أو النووية مـن قبل الجهـات المارقـة إلى مزيـد من تـآكل "**احتكار الحكومة للعنف**". وهذا يمكن أن يُزيد من ضعف الدول ويغـذى الهجرة والفسـاد والعنـف الذى يمكـن أن ينتشر عبـر الحـدود. وقد تم بالفعـل استخـدام الطائرات بدون طيـار من قبل جهات فاعلة غير حكوميـة فى سوريا وليبيا واليمـن، كما تم استخدام الطائرات بدون طيار العسكرية والمدنية من قبـل قوات الأمن الرسميـة والجماعات شبه العسكريـة وغير المقاتلين فى أوكرانيا. ويُعرِّض استخدام هذه التقنيات السكان لتهديدات محلية مباشرة، كالتعطيل المـادى والافتراضـى للمـوارد والخدمـات الحيويـة على المستويين المحلى والوطنى، مثل الزراعة والمياه والنظم الماليـة والأمـن العـام والنقـل والطاقـة والبنيـة التحتية للاتصالات المحلية والفضائية وتحت سطح البحر.

ط-**انعـدام الأمن السيبرانى:** رغـم أهمية الدور الذى تقوم بـه الأدوات الرقميـة وتطبيقـات الـذكاء الاصطناعـى المتطورة بشكل متزايد، وأجهزة الحوسبة المتقدمة فى دعم المـدن والبنية التحتية إلى جانـب دورها الرئيسى فـى صياغة حلول مرنة لأزمات الغد، فإن هذه التطورات قـد تـؤدى أيضًا إلى ظهـور تحديات جديـدة للدول التى تحاول إدارة العالم المادى الحالى وهذا المجال الرقمى سريـع التوسع. واستنادًا إلى نتائج التقرير، يُعد "**انتشار الجريمة الإلكترونية وانعدام الأمن السيبرانى**" مُكوِّنًا جديـدًا ضمن أخطـر ١٠ مخاطر خلال العقـد المقبل، فـى ظل زيادة الأنشطة الخبيثة فـى الفضاء الإلكترونى، واستمرار الهجمات السيبرانية الأكثر عدوانية وتعقيدًا. وقـد يؤدى انتشـار أجهزة جمع البيانـات وتقنيات الذكاء الاصطناعـى المعتمـدة علـى البيانات إلى فتـح مسارات لأشكال جديدة من التحكم فى الاستقلالية والخصوصية الفردية؛ إذ يتعرض الأفراد بشكل متزايد لسوء استخدام البيانـات الشخصية مـن قبل القطاعين العـام والخاص على حد السواء، بدءًا من التمييز ضد السكان المعرضين للخطـر والرقابـة الاجتماعيـة إلـى الأسلحـة البيولوجية المُحتَمَلـة. كما يُزيـد انتشار البيانـات بكثرة من مخاطر إساءة استخـدام المعلومات الشخصية من خلال الآليات القانونيـة المشروعـة، ممـا يُضعـف حـق الإنسـان فـى الخصوصيـة، وينطبـق هذا علـى الأنظمـة الديمقراطية

أيضًا.ويمكن أن تكـون الاقتحامات القانونية للخصوصية مدفوعـة باعتبـارات السلامـة العامـة، ومنـع الجريمـة والاستجابـة لها. وتتعرض خصوصية البيانات الشخصية والحساسة لضغوط متزايدة بسبب مخاوف الأمن القومى، التـى تجمـع بين حمايـة المجتمعات والـدول والرغبة فى اكتساب ميزة تنافسية تكنولوجية واقتصادية.

ى- **أزمـة الديون العالمية:** وفقًا لنتائج التقرير، ستنخفض مخاطـر أزمـات الديـون فـى شدتهـا المُتصَـوَّرة علـى المـدى الطويـل، لكـن الانهيـار أو الافتقـار إلـى البنية التحتيـة والخدمات العامة سيُصبـح أكثر حدة، وستُعيق الديناميكيـات الاقتصادية والسياسية علـى المستويين العالمى والوطنى القدرة على تمويل الإنتاجية المستمرة. وستتمتع الاقتصادات المتقدمـة بمزيد من الاستقلالية للاستثمـار فـى الأولويـات المستقبليـة، فـى حيـن أن الأسـواق النامية قد تكـون أكثر التزامًـا بمطالب الدول الدائنة، مما يعنى أنه يمكن تحويل الأموال من المجالات الأكثـر احتياجًـا اجتماعيًـا، بمـا فى ذلـك الإنفاق على السلع العامة والبنية التحتية إلى التحول الأخضر والبنية التحتيـة المستدامـة، مـع تداعيـات غير مباشـرة على الإنفاق العام والخدمات الأخرى.

ثالثًا- رؤية نقدية

تشيـر القـراءة النقديـة لتقريـر المخاطـر العالميـة إلى اشتماله على بعض عناصر القوة والضعف.

١- عناصر القوة:

أ- تقديـم المنتدى الاقتصـادى العالمى تعريفًـا دقيقًا وعلميًا للمخاطـر العالميـة مـع تحديـد ثـلاث قنـوات للتأثيـرات المحتملة لتلك المخاطر (اجتماعية - اقتصادية - بيئية).

ب- اعتمـدت استخلاصـات التقريـر علـى عينـة اتسمت بالشموليـة والتنوع تزيـد عن ١٠٠٠ خبيـر ممثلين عن ١٢١ اقتصـاد حول العالـم موزعين علـى النحو الآتى: ٣٦٪ مـن أوروبا، ١٤٪ من شرق آسيا والمحيط الهادئ، ١٣٪ مـن أمريـكا الشماليـة، ١٢٪ مـن أفريقيا جنوب الصحراء، ١١٪ من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، ٦٪ من الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا، ٥٪ من جنوب آسيـا، ٢٪ من آسيا الوسطى، و ١٪ غير محددة النطاق الجغرافى بحسب التقرير، وكذلك فإنهم ينحدرون من كافـة الشرائح ذات الصلـة بالموضوع محـل الدراسة وخلفيـات متنوعـة كالأوسـاط الأكاديميـة والشـركات والمجتمع الدولى والحكومات والمجتمع المدنى.

ج- إتاحـة الفرصة للخبـراء المشاركيـن لإضافة مخاطر غير مُتضَمَّنة فى الاستبيان الذى يحدد ٣٢ خطرًا فقط.

٢- عناصر الضعف:

أ- يؤخذ علـى التقرير اعتماده علـى منهجية "**استطلاعات الـرأى**" التى لا تتسم بالدقة ذاتها مقارنة بالمنهجيات المُناظـرة؛ نظرًا لتعرضهـا لهامش خطـأ أكبر ناتج عن انحيـازات المستجيبين، لاسيمًا أن أكثـر الدول المتأثرة بالأزمـات الاقتصادية والبيئية كالشرق الأوسط وأفريقيا وأمريـكا اللاتينية هى الدول الممثلة بشكل أقل فى العينة التـى تركزت فـى المقابل علـى الاقتصـادات المتقدمة الأقل تأثرًا بالأزمات كأوروبا وأمريكا الشمالية.

ب- اعتماد التقرير على حساب "**المتوسط البسيط**" لإجابات الخبـراء التى تتراوح بين «١» (خطـورة منخفضة) و «٧» (خطـورة عاليـة)، أى جمـع درجـات الخطـورة متراوحًا بيـن (١ و ٧) مقسومًـا علـى عـدد الخبـراء المشاركين بالاستبيان، وهو أسلوب ربما يتأثر بالقيم المتطرفة والتى قد تكون مرتفعة أو منخفضة للغاية.

ختامـًا:

أدَّت الحـرب الروسيـة الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا وأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة إلى تآكل وتقويض المكاسب الاقتصاديـة والتعليميـة والصحية بدرجـات متفاوتة بين البلـدان المتقدمة والناميـة، وهذا بدوره يتفاعـل مـع العديـد مـن المخاطـر البيئيـة والجيوسياسيـة الأخـرى كتغيـر المُنـاخ، وانهيـار النظـام البيئى، والصراعات المتعددة المجالات، بما يُفاقم تهديد أمن واستقرار المجتمعات فى جميع أنحاء العالم. ولمَّا كان عدم الاستعداد للمخاطر على المدى الطويل يؤدى إلى زعزعة استقرار المشهد العالمى، فإنه من الضرورى صياغـة مقاربـة للتعامل مع المخاطـر المستقبلية تستند إلى أربعة مبادئ أساسيـة يُمكن أن تساعد الاقتصاد العالمى فى مواجهة الصدمات المتتالية: **الأول** تعزيز القدرة على تحديد المخاطر المستقبلية، **الثانى** إعادة تحديد القيمة الحالية للمخاطر المستقبلية، **الثالث** ضخ المزيد من الاستثمارات الهادفة لزيادة تمكين الدول من الاستعداد للمخاطر المختلفة، **الرابع** ترسيخ قيمة التعاون الدولى فيما يتعلق بالاستجابة للمخاطر.